**الأمن القومي في لبنان واقع وحلول**

* [الدكتور هشام جابر](https://newspaper.annahar.com/author/1742-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%87%D8%B4%D8%A7%D9%85-%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1)

* موقع النهار 18 أيلول 2017 | 00:00

في أواخر تشرين الثاني من عام 2015، كان لي شرف المشاركة كمحاضر في مسألة "الارهاب" في ندوة أقامها البرلمان العربي في القاهرة، لمدة أربعة أيام، برعاية الجامعة العربية، وبعنوان "الأمن القومي العربي".

شارك فيها نحو ستة عشر محاضراً ومعقّباً من كل الأقطار العربية، في مقدّمهم الأستاذ عمرو موسى، والدكتور مصطفى الفقي، ونخبة من ذوي الاختصاص، لا مجال لذكرهم.

وكانت ندوة ناجحة جدّاً، أتت بتوصيات مهمة، نتمنى أن يؤخذ بها، أو أن توضع موضع التطبيق.

وقد رأيتُ اليوم، ومن هذا المنطلق، أن أطرح مسألة الأمن القومي في لبنان، في ظلّ ما يجري في المنطقة، وما يجري في لبنان من خلل بنيوي، وشلل سياسي، وأخطار محدقة، تستدعي رسم خريطة طريق، ربما كانت نافعة إذا ما تمَّ العمل بها، بعد إعادة بناء الدولة، أو ترميم هذا البناء.

بداية، يجب التأكيد من أنَّ الأمن القومي لا يقتصر على الاستقرار الأمني، وردع العدوان الخارجي على أهميّتهما، بل يتداخل مع الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والاجتماعي، والغذائي، والصحي، الخ... ولا يمكن تحقيق ذلك، إلا ببناء الدولة الديموقراطية، دولة القانون، دولة المساواة... وباختصار، دولة احترام الدستور، وعدم اختراقه أو تجاوزه.

لذا، ليس لنا في هذه العجالة، إلاّ أن نركّز على بعض البنود التي نراها مهمة لبناء الدولة المنشودة، التي تحقق الأمن القومي، عبر اعتماد سياسات حضاريّة، في كل القطاعات الأمنية، والمالية، والاقتصادية، والاجتماعية، التربوية، والديبلوماسية، والاعلامية... وخلافها من المحاور، لتحقيق الأمن القومي المرتجى في هذا الوطن، وضمان استمراريته.

أوّلاً: بناء الدولة، إنَّ عملية بناء الدولة المدنية في لبنان دونها عوائق، وحواجز، وموانع لا يمكن الاستهانة بها. أوَّلها أنَّ معظم "أمراء" أو زعماء الطوائف، ليست لهم أيّة مصلحة في الغاء نظام المحاصصة، وانتقال "رعاياهم" من حضنهم إلى حضن الدولة. وإذا كان القرار اقليمياً، أو دولياً، فلا أعتقد أنَّ أيّة دولة إقليمية، لها مصلحة في إرساء دولة مستقلة، ذات سيادة، تحدّد نفوذها في هذا الوطن.

لذا، فالحل باختصار، هو بقانون انتخابات عصري، يؤمّن التمثيل الصحيح، قانون نسبي على أساس المحافظة، يتضمّن بنوداً عدّة، منها المساحات الإعلامية، ومنع الرشوة، والترغيب والترهيب، الخ... وتجرى بإشراف دولي، وهذه تكون الخطوة الأولى، وتسمى بالانكليزية First Mile Stone.

ثم يعمد المجلس العتيد، الى إقرار قانون يضمن استقلالية السلطة القضائية ونزاهتها، والباقي يتبع...

ثانياً: تطبيق اتفاق الطائف، ووثيقة الوفاق الوطني التي أمست من صلب الدستور قبل البحث في تعديله أو استبداله.

ثالثاً: البدء بدراسة وتحضير استراتيجية دفاعية، نواتها الجيش القادر على الردع، تسانده قوى شبه عسكرية، بشكل حرس وطني، تستطيع مقارعة العدو الداهم، الذي هو الارهاب، وردع العدو الدائم، الذي هو اسرائيل.

إستراتيجية يعدّها خبراء، ولبنان غني بهم، ويقرّها مجلس نواب يتمتّع معظم أعضائه بأهلية التمثيل، واستقلالية منشودة، وعدم انتماء إلى محور خارجي.

إنشاء قوى أمنية يتم اختيار ضباطها، وأفرادها، استناداً الى الكفاية والولاء للوطن، وليس للزعماء أو للطائفة وأمرائها. وإبعاد الجيش عن السياسة، والسياسة عن الجيش.

رابعاً: توحيد أجهزة الاستخبارات، وإذا تعذَّر إنشاء غرفة عمليات مركزية تمثل كل الأجهزة وتعمل على مدار الساعة، تقاطع المعلومات وتستثمرها، وتصدر القرار وتنقله إلى حيّز التنفيذ في أسرع وقت من دون جدل، أو تراخ.

خامساً: تسليح الجيش بناءً على خطة خمسية، تحوّلها الموازنة، والتبرّعات، والرسوم، والهبات، وقبول أيّة هبة عسكرية غير مشروطة، مع الشكر من أية جهة أتت من دون خجل، أو وجل، أو حساسيّات.

وقد أعددنا دراسة موجزة للخطوط الرئيسية، لخطة تسليح الجيش، يمكن وضعها بالتفصيل، إذا رأينا اهتماماً جدياً من المراجع المختصَّة.

ولا يقتصر موضوع الأمن القومي على الشأن العسكري، والاستخبارات، والأمن، بل يتعدّاه إلى مفاصل سياسية، ترتبط بالأمن الظاهر وتؤثر به، وهي على سبيل المثال لا الحصر: الأمن التربوي، الأمن الغذائي، الطاقة، الاقتصاد، الخ... وقبل كل شيء، وقف الفساد، الذي يستشري كالسرطان في كل مرافق الدولة، ويؤدي بذلك إلى القهر، والفقر، والتمرّد، والعصيان. والموضوع طويل، وشائك، وللبحث صلة.